# دراسة تحليلية قياسية لأثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي في الجزائر

# An econometric study of the impact of petroleum taxation on economic growth in Algeria

قسميوري كفية[1]، كردودي صبرينة[2]، جرفي زكريا[3]

[1] دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، kafiakas1@gmail.com

[2] أستاذ التعليم العالي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، Sabrina.kerdoudi@univ-biskra.dz

[2] أستاذ مساعد ب، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، zakodjorfi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 29-12-2021 تاريخ القبول: 22-02-2022 تاريخ النشر: 20-03-2022

**ملخص:** تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الجباية البترولية على معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر، حيث سعت الدولة الجزائرية في بداية التسعينات إلى محاولة تجنب الاعتماد الكلي على الجباية البترولية بإحلال الجباية العادية، غير أن تلك الإصلاحات أدت إلى نتائج محدودة على نموها الاقتصادي، الأمر الذي دعا إلى تطوير القاعدة الهيكلية لاقتصادها الوطني واستدامة نموها في بداية الألفية الجديدة، وذلك عن طريق إعداد وتنفيذ برامج تنموية ضخمة اعتمادا على الفوائض المالية المحققة من الجباية البترولية جراء ارتفاع أسعار البترول، وهذا ما تم التوصل إليه من خلال الدراسة القياسية حول وجود تأثير للجباية البترولية على الناتج الداخلي الخام.

**كلمات مفتاحية:** جباية بترولية؛ نمو اقتصادي؛ نموذج قياسي؛ الجزائر

**Abstract:** This study aims to know the extent of the impact of petroleum taxation on economic growth rates in Algeria, as the Algerian state sought in the early nineties to try to avoid total dependence on petroleum taxation by replacing regular taxation, but these reforms led to limited results on its economic growth,This called for the development of the structural base of its national economy and the sustainability of its growth at the beginning of the new millennium, by preparing and implementing huge development programs based on the financial surpluses achieved from oil levying as a result of the rise in oil prices, and this is what was reached through the econometric study on the existence of the effect of taxation. petroleum on the GDP.

**Keywords:** petroleum taxes; economic growth; econometric model; Algeria

**Jel Classification Codes:E62, O47, C51, O55.**

المؤلف المرسل: زكريا جرفي، الإيميل: zakodjorfi@gmail.com

**1. مقدمة:**

تعتبر الجباية البترولية أهم مصادر تمويل الموازنة العامة بالجزائر، وتتأثر بصورة كبيرة باضطرابات السوق البترولية، وعليه فالنشاط الاقتصادي الجزائري الممول بهذا المورد الاستراتيجي، أصبح رهينة لتقلبات أسعار البترول، وهذا ما أثبتته الأزمة النفطية لسنة 86، حيث انهار الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر بسبب تهاوي أسعار البترول، فاضطرها إلى تغيير سياستها الاقتصادية بشكل جذري مع مطلع التسعينات غير أن اعتمادها لبرنامج موسع من الإصلاحات، ضمن اتفاقيات وبرامج مع صندوق النقد الدولي أدى إلى نتائج محدودة، كونها اقتصرت على تحسين الجوانب النقدية والمالية، وإغفال التحديات الحقيقية للنمو الاقتصادي، لكن مع حلول الألفية الجديدة تأكد الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014)، والبرنامج الخماسي(2015-2019).

❖ **إشكالية الدراسة**: وعليه تتمحور إشكالية الدراسة في الآتي:

✍ **ما أثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2019؟**

❖ **فرضيات الدراسة**: وقصد الإجابة على إشكالية البحث، تم القيام بصياغة الفرضيات التالية:

- هناك علاقة نظرية وتطبيقية بين الجباية البترولية والنمو الاقتصادي.
- هناك استجابة في النمو الاقتصادي للتغيرات الحاصلة في الجباية البترولية في الجزائر.

❖ **أهداف البحث**: نسعى من خلال هذه البحث إلىبلوغعدد منالأهدافنوجز أهمها:

- إبراز مكانة الإيرادات الجبائية البترولية في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- تحليل وقياس انعكاسات الجباية البترولية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

❖ **منهجية البحث:**

للإحاطة بموضوع الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الكميلدراسة وتحليل الإحصائيات الخاصة بالجباية البترولية والنمو الاقتصادي في الجزائر وأثر الجباية البترولية على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990- 2019).

❖ **الدراسات السابقة:**

- **دراسة شليالطاهر(2018)**: وهي دراسة حول الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2016، وقد توصلت الدراسة أن تمويل الميزانية العامة للدولة يعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية التي ترتبط بشكل مباشر بأسعار النفط، وأن انخفاض أسعار النفط كان سببا في تفاقم العجز الموازني، كما أن الإيرادات العامة وخاصة الجباية البترولية

تتأثر بالعوامل الخارجية. وهو ما يؤثر على الميزانية العامة للدولة، ما ينعكس سلبا على عجلة التنمية في الجزائر.

- **دراسة ابراهيم عبد الحفيظي (2018)**، أثر انخفاض إيرادات الجباية البترولية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر: دراسة قياسية للفترة 1980-2016، مقال عالج إشكالية، مدى تأثير الأزمات والصدمات البترولية التي تنتج عنها انخفاض في أسعار النفط الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية للدولة على نمو الناتج المحلي للجزائر، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي باختبار ARCH ، تم التوصل بواسطته إلى نتيجة مفادها: أن انخفاض الإيرادات النفطية بـ 2.71 دج فإن الناتج المحلي الإجمالي سينكمش بقيمة 1.25دج، بمعنى أن كل انخفاض في إيرادات الجباية البترولية بـ1% سينجم عنه انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.46%، وبالتالي في حالة غياب الإيرادات النفطية نهائيا سينجم عنه انكماش بمستوى النشاط الاقتصادي بنسبة 46%، أي أن الاقتصاد الجزائري سيفقد تقريبا نصف حجمه في حالة غياب قطاع النفط.
- **دراسة عصماني مختار (2016)**، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام بالجزائر، ومدى قدرة هذه الجباية على تحريك عجلته في القطاعات الأخرى (خاصة القطاع الزراعي والصناعي)، كما هدفت إلىالتعرف على الجوانب التي حققتها الجزائر فيما يخص النمو الاقتصادي المستدام، فتوصلت الدراسة إلى أن البرامج التنموية المنفذة خلال الفترة 2001-2014 خضعت بشكل كبير لإيرادات الجباية البترولية، ورغم أن تنفيذ هذه البرامج أدى إلى تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية من خلال ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، إلا أن النمو المحقق ظل عاجزا على تلبية الطلب الاجتماعي، مما أكد ضعف جودة النمو وتوزيعه، كون أن الأموال الضخمة المرصودة لم يستفد منها بالكيفية المطلوبة، نتيجة غياب نمو مستدام في القطاعات الإنتاجية بالجزائر .

**2. العلاقة النظرية بين الجباية البترولية والنمو الاقتصادي في الجزائر:**

رغم أن عائدات البترول تشكل أعلى نسبة من الإيرادات الحكومية في الدول المنتجة للنفط بالعالم الا ان هناك القليل من التاصيلات والدراسات النظرية التي تتحدث عن هذا الجانب، في حين أن هناك دراسات تجريبية كثيرة حول التنمية التي يقودها النفط(Ilaboya & Ofiafor, 2014, p. 257). كون أن هذه الجباية غير عادية تمتاز بخصائص عديدة من بينها اختلاف وتباين عقودها وأنظمتها بدول العالم، فهي عبارة عن ضرائب تفرض على النشاطات البترولية سواء في مرحلة استكشاف النفط والبحث عنه- كضريبة حق الإيجار والتنقيب، أو تفرض بعد استكشافه واستغلاله كالضريبة على الإنتاج والدخل، الإتاوة، وأرباح المشاركة؛ ففي الجزائر تتكون الجباية البترولية من اقتطاعين: ***الأول*** هو ضريبة غير

مباشرة تتمثل في الإتاوة المفروضة على إنتاج المحروقات السائلة والغازية؛ أما الاقتطاع ***الثاني*** ضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن نشاطات بحث واستغلال ونقل المحروقات، وتحتل هذه الإيرادات مكانة هامة في ميزانية الدولة(قدال، 2013، صفحة 160).

وباعتبار هذه الاقتطاعات من أهم العوائد والإيرادات التي ترتكز عليها أغلب الاقتصاديات النامية النفطية في مسيرتها التنموية، وجب علينا كشف طبيعة العلاقة بين استخدام هذه العوائد والنمو الاقتصادي ضمن المقاربات النظرية. فهل استخدام العوائد النفطية يعد المحرك الدافع للنمو الاقتصادي أم لا؟

**1.2. النظريات التي ترى أن عوائد النفط تحفز النمو الاقتصادي:**

يرى أنصار هذه النظريات إن الموارد الطبيعية هي نعمة لتحقيق الوفرات والرفاه الاقتصادي؛ فحسب رأي **النظرية النيوكلاسيكية** فان النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة ذات تأثير متبادل، إذ أقر **فيكسل وكلارك** أن نمو قطاع معين يؤدي إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، فبرزت فكرة **مارشال** والمعروفة بالوفرات الخارجية، فالنمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الانتاج بالمجتمع، ويؤدي نمو الناتج الى نمو فئات الدخل المختلفة(الدليمي، 2015، الصفحات 34-35). وبناءعلى هذه النظرية نستنتج ان القطاع النفطي هو محرك النمو في البلدان المنتجة للبترول، فنمو هذا القطاع يؤدي الى دفع القطاعات الاخرى للنمو، وذلك من خلال الاموال الضخمة التي يدرها لها؛ كما جاءت **نظرية الموارد النابضة** التي تفسر إمكانية استخدام هذه الموارد في أوجه تنموية تستفيد منها الأجيال القادمة بصورة جيدة، والتي صاغها الاقتصادي **هارولد هوتلينج** سنة 1931، حيث قام ببناء نموذج نظري حول كيفية الاستخدام الكفء للموارد النابضة، وتعظيم الاستفادة منها (الثروة) على المدى الطويل، بناء على تسعير جيد لتلك الموارد، أي يكون العائد الصافي لوحدة المورد واحدة في كل فترات؛

وهذا ما وضحه اكثر **ميلتون فريدمان** ضمن نظريته حول **الدخل الدائم** سنة 1957 أي للمحافظة على هذه الثروة (الموارد النابضة) يتطلب أن يكون الاستهلاك في كل مرحلة محددا بالدخل الدائم، حيث قسم الدخل الى قسمين دخل دائم ودخل انتقالي او عابر، والاستهلاك يتكون من هذين القسمين، حيث افترض ان الاستهلاك الدائم هو نسبة ثابتة من الدخل الدائم ولا يتأثر بالدخل العابر، ففي حالة استخدام الاقتصاديات المنتجة للعوائد النفطية، قد يكون من الأمثل لها ادخار أو استثمار إيرادات تلك الموارد في أصول مالية في الخارج، ثم استهلاك جزء ثابت من هذه الثروة في كل فترة، ويكون مساويا للعائد الضمني (الدخل الدائم )على مجموع ثروتها(بن عوالي، 2016، الصفحات 63-65).

**2.2. النظريات التي ترى أن عوائد النفط تعيق النمو الاقتصادي:**

يناقض أنصار هذه النظريات أنصار النماذج السابقة، فالنفط حسب نظرهم يشكل عائقا اقتصاديا لدى الدول المنتجة له وأن منحنى النمو الاقتصادي فيها غير مثالي، هذا السبب أدى بالعديد من الاقتصاديين إلى إجراء دراسات وبحوث على الدول النفطية، فبينت النتائج أن هذه الأخيرة تعاني من ضعف في النمو الاقتصادي بالرغم مما تتوفر عليه من موارد طبيعية والتي تحولت من نعمة إلى نقمة. وهذا ما يطلق عليه الخبراء الاقتصاديون **بالمرض الهولندي** وهو مفهوم يوضح العلاقة الظاهرة بين الزيادة في اكتشافات الموارد الطبيعية وانخفاض الإنتاج بالقطاع الصناعي، حيث ظهرت هذه النظرية في سنوات السبعينات والثمانينات في أعقاب اكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي سنة **1959** في المناطق التابعة لهولندا في بحر الشمال، والتي سرعان ما ترتب عنها تراجع كبير في الاقتصاد الهولندي، وانكماشا في قطاع الصناعة التحويلية بها، وكانت المجلة البريطانية **The Economist**هي أول من أطلق تسمية المرض الاقتصادي الهولندي على هذه الأعراض سنة**1977**، وهذا ما دفع بالعديد من الاقتصاديين لمحاولة فهم هذهالظاهرة الغريبة(شكوري، 2012، صفحة 12).من خلال بناء نماذج **Dutch disease** ترمي لتحليل الآثار السلبية التي تنتج عن الزيادة الكبيرة في الصادرات من الموارد الطبيعية على قطاعات الاقتصاد الأخرى؛ حيث قدم كل **Corden&Neary (1982)** النموذج الأساسي لنظرية المرض الهولندي أين قاما بتحليل منهجي لهذه الظاهرة، بعد أن ابتدأ غريغوري **Gregory** هذا النموذج في أعمال سنة 1976 بالرغم من أنه لم يأتي فيها على ذكر هذا المصطلح صراحة إلا أن دراسته كانت تعالج نفس الأعراض التي ألمت بالاقتصاد الاسترالي، خصوصا التغيرات الهيكلية التي طرأت عليه بعد التطور الكبير الذي شهده قطاع المناجم(منه، 2015، صفحة 27)، وبعدها تعمق كل من **Fosyth&kay**(1980) و**Corden**(1981)، و**Purvis&Buiter**(1983) و**Harberger**(1983)، **wijnbergen**(1984) في هذا النموذج للعلة الهولندية أين حاولوا تفسير هذه الظاهرة وربطها بإشكالية التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، أو ما يعرف بلعنة الموارد التي توضح أن زيادة الموارد الطبيعية غير المتجددة ( كالنفط مثلا)، تؤدي إلى تقيد فرص النمو والإقلاع الاقتصادي وظهور نتائج تنموية سيئة(Naoko, 2015, p. 23).

**3.دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة:**

**1.3. تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر:**

من خلال الملحق رقم (01) يمكن تتبع تطورات قيم النمو الاقتصادي واهم العوامل والظروف التي ساهمت في إحداث هذه التغيرات خلال مرحلتين:

**1.1.3 معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-1999:**

يلاحظ انه قد سجل قيما سالبة خلال المدة 1990-1994، وهذا راجع إلى مخلفات الأزمة التي عصفت بالاقتصاد الجزائري سنة 1986، والتي أثرت على معدلات التضخم بالارتفاع، وأحدثت عجزا

بميزان المدفوعات، كما خلفت أثار سلبية على الاقتصاد الوطني من بينها التراجع الكبير للمواد المالية وانخفاض النشاط التنموي وتراجع وتيرة التشغيل، وبالتالي تدهورت معدلات النمو(سجلقيمة 0.8%سنة 1990)؛

فحاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح تلك الأوضاع، وعرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، إذ تم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي ضمن **اتفاق الاستعداد الائتماني الأول** (1989–1990)، **واتفاق الاستعداد الائتماني الثاني** (1991-1992) تحصلت بموجبهما على قروض شريطة تنفيذ سياسة لإدارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة جدا، من خلال تطبيق عدة إجراءات للإصلاح الاقتصادي؛

إلا أن خطى النمو الاقتصادي تباطأت أكثر بعد سنة 1992 إذ سجل في 1993 و1994 قيم سالبة (-2.1%) و(-0.9%) على التوالي، وذلك نتيجة انخفاض قيمة العملة (احد إجراءات الإصلاح التي اشترطها الصندوق)، وانهيار أسعار النفط حيث انخفض سعر البترول الخام من 18.44 دولار للبرميل سنة 1992 إلى 16.33 دولار سنة 1993، وهذا ما ترجمه انخفاض مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فازدادت الاختلالات الاقتصادية بتلك الفترة التي أطلق عليها مرحلة التردد والارتخاء في الأداء الاقتصادي، فرغم إستراتيجية البلاد التي كانت تهدف إلى تمويل عجز الموازنة العامة، والوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي، إلا أن ميزانية الدولة عرفت عجز موازني قدر بـ10% سنة 1993، والدين الخارجي وصل إلى30% من حصيلة الصادرات، ناهيك عن هبوط نسبة الادخار بأكثر من 10% من الناتج المحلي.

لكن بداية من سنة **1995** شهدت معدلات النمو الاقتصادي تطورا إيجابيا حيث ارتفع معدله من **3.8%** سنة 1995 إلى **4.1%**سنة 1996، إذ ساعد في إحداث هذا التطور ارتفاع أسعار البترول تدريجيا، إضافة إلى تحقيق برنامج التمويل الموسع (التعديل الهيكلي1995-1998) لأهدافه المتعلقة بتخفيض العجز بالموازنة العامة، وتقليص حجم الدين الداخلي، وتكوين ادخار عام سمح بإنعاش الاقتصاد الوطني، أي تم ضبط الأوضاع من خلال سياسة اقتصادية ظرفية، اتسمت بتطبيق مجموعة من الإجراءات النقدية والمالية التي هدفت بالأساس، إلى دعم وتيرة ومستوى النمو الاقتصادي في الجزائر(حاكمي و دربال، 2007، الصفحات 333-338).

وبالرغم من أن وتيرة النمو الاقتصادي تراجعتسنة 1997 بسبب انخفاض سعر البترول، فأظهرت هشاشة الاقتصاد الجزائري ومدى ارتباطه بالمحروقات، غير أن المفارقة الحاصلة سنة 1998 والتي سجل فيها مؤشر النمو أكبر معدل خلال هذه الفترة بمقدار **5.1%** بالرغم من التراجع الكبير لأسعار البترول إلى حدود 12 دولار للبرميل، كشفت أن إحصائيات منظمة الأوبك فيما يخص جانب الحجم، تشير إلى ارتفاع حجم الصادرات البترولية الجزائرية إلى **549.4** ألف برميل يوميا بعدما كانت**373.1** ألف ب/ي سنة1997 هذا من جهة، ومن جهة ثانية كشفت التفوق الواضح لنمو الناتج خارج قطاع المحروقات المدعوم بتحسن

الإنتاج في القطاع الصناعي بنسبة **9.2%** وبالأساس فرع الصناعات الغذائية التي سجلت نموا يقارب 14.12%، أي تم ضخ المزيد من الاستثمارات المحققة للتراكم الرأسمالي سنة1998(ميهوب، 2017، صفحة 151).

**2.1.3 معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2019:**

نلاحظ أنالفترة 2000-2003 شهدت فيها نمواً تصاعدياً للناتجالمحلي الإجماليوذلكابتداء من2.2% سنة 2000 إلى 7.2% سنة 2003 بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية الجزائرية، وهذا نتيجة ارتفاعأسعار البترول، إذ مكن هذا الحدث الجزائر من تسطير برنامج دعمالإنعاشالاقتصادي **PSRE**(2001-2004)، والذيخصصلهغلافماليقدره **525** مليارد ج ( **7**مليارد ولار)،قبلأنيصبحغلافه الماليالنهائيحوالي **1216**مليارد ج (مايعادل 16 مليار دولار)، حيثتركز هذاالبرنامجعلى التنمية المحلية، وتقوية

الخدماتالعموميةفيمجلاتكبرىمثلالريوالنقلوالهياكلالقاعدية،إضافةإلىتحسينالإطارالمعيشيللسكان(كبداذ ي، 2013، صفحة 251).

لكن في سنة 2006 نلاحظ تراجع في وتيرة النمو حيث سجل معدل **1.7%** بسبب انخفاض مساهمة الصناعة خارج المحروقات في تكوين هذا الناتج إلى حدود 5.2%، فبالرغم من أن الجزائر وانطلاقا من سنة 2005 قامت ببعث البرنامجالتكميليلدعمالنموالاقتصادي**PCSC** للفترة (2005-2009) خصص له غلاف مالي ضخم قدر بـ **9 680** مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، وكان يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطن، تدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية، فتم تسطير إستراتيجية وطنية لإطلاق مجموعة من المشاريع من خلال البحث عن شركاء أجانب لتفعيل هذه المشاريع من بينها الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كلم، تجديد السكك الحديدة، بناء مليون وحدة سكنية وتدعيم قطاع الصحة والتعليم وتطوير المنشأت القاعدية، إذ تجاوزت حصة البنية التحتية الاقتصادية 40% من إجمالي الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج، الذي تم رصده في ظرف اتسم باليسر المالي بعد ارتفاع أسعار النفط، فكانت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي خلال فترة هذا البرامج إلى متوسط 44.03%، كما شهدت قطاعات الخدمات والأشغال العمومية تحسن ملحوظ في تكوين الناتج، إلا أن نسبةمساهمةالقطاعالفلاحيوالصناعي تراجعتفنعكس ذلك على معدل النمو بالانخفاض(عايب، 2010، صفحة 231).

إذن فمعدلات النمو الاقتصادي المحققة تعتبر متواضعة مقارنة مع قيمة الاستثمارات التي تم رصدها خلال البرنامجين، فالجزائر أنفقت متوسطا سنويا في مجال الاستثمار العمومي يفوق 10% من الناتج المحلي الإجمالي لتجني بعدها نموا سنويا أقل من 5%، مما يكشف عن وجود اختلال وعدم الفعالية، فضخ ما يعادل 155 مليار دولار من القيمة الإجمالية للاقتصاد الوطني، ثم الحصول على نسبة

4.7% كمتوسط نمو سنوي ما بين عامي 2001 و2007، يعني أن الجزائر لم تحقق نتيجة فعلية إذا ما تم استبعاد قطاع النفط والغاز التي تصل نسبة مساهمتهما في تكوين الناتج حوالي46%، أي اقتصادنا الوطني مبني على قطاع المحروقات(شلبي و بطاهر، 2010، صفحة 47)؛ لذلك ومع انهيار أسعار البترول الى62.25 دولار للبرميل الواحد عقب أزمة الرهن العقاري،شهدت بعض القطاعات ركودا تسببت في تراجع وتيرة النمو الاقتصادي الى1.6% سنة 2009؛

وفي الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 شهد نمو الناتج الداخلي الخام بعض الاستقرار إذ تراوح بين 3% و2% ليصل الى4.09% سنة 2014، وهي الفترة التي شهدت فيها الجزائر إطلاق برنامج لتوطيد النمو(2010-2014)، أين خصص له قوام مالي إجمالي ضخم قدره 21.214 مليار دينار (ما يعادل حوالي286 مليار دولار) ويهدف إلى استكمالالمشاريعالكبربالجاريانجازهاعلىالخصوصفيقطاعاتالسكةالحديديةوالطرقوالمياهبمبلغ9.700 مليارد جأيمايعادل **130** مليارد ولار، بالإضافة إلى إطلاقمشاريعجديدةبمبلغ11.435مليارد جأيمايعادلحوالي **156**مليارد ولار(بن سمينة، 2014، صفحة 302). وبالرغم من أن هبوط أسعار البترول الى53.1 ثم 45 دولار للبرميل الواحد سنتي 2015 و2016، لم يترجم إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي، إذ بقي مستقر في حدود 3% ويرجع هذا الاستقرار النسبي لإستخدام الاحتياطات المالية المشكلة في فترة سابقة.

إلا أنه خلال سنة 2017، شهد النشاط الاقتصادي الإجمالي تباطؤا واضحاً، بسبب التراجع القوي في نشاط قطاع المحروقات، بلغت وتيرة توسع النشاط الاقتصادي المقاسة بمعدل نمو إجمالي الناتج الداخلي1.4% في المقابل، بقي النمو خارج المحروقات مستقرا نسبيا عند وتيرة قدرها 2.2%، ثم ارتفعت إلى 4%سنة 2018 وهذا ما ترجمه زيادة معدل النمو الاقتصادي إلى 2.2% لنفس السنة(بنك الجزائر، 2018، صفحة 4).

**2.3. تحليل تطور الجباية البترولية في الجزائر:**

تعتبر الجباية البترولية مورداً أساسيا للميزانية العامة في الجزائر، هذه الأخيرة تتميز بقاعدة عدم تخصيص الإيرادات لإنفاق معين، بحيث تقوم بتحصيل جميع الإيرادات بدون استثناء بما فيها الجباية البترولية (التي تشكل حصة الأسد من مجموع الإيرادات الكلية)، ومن ثم تقوم بتوزيع هذه المبالغ على مختلف النفقات بحيث تخصص تلك النفقات على شكل اعتمادات ورخص برامج في مشاريع اقتصادية لدعم وتيرة النمو الاقتصادي، أو تخصصها لتسيير المرافق والمصالح العمومية(ابراهيم، 2018، صفحة 546).

حيث تتشكل **الجباية البترولية** في الجزائر من(ج ج د ش، 2005، صفحة 4):

- رسم مساحي غير قابل للحسم يدفع سنوياً للخزينة العمومية، يتم حساب هذا الرسم على أساس المساحة التعاقدية، ويحدد مبلغ الرسم المساحي بالدينار الجزائري لكل كيلومتر مربع سواء في مرحلة التنقيب أو الاستغلال؛
- إتاوة تدفع شهرياً للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات، وتحدد على أساس كمية المحروقات المنتجة والمحسومة بعد عمليات المعالجة على مستوى الحقل، باستثناء كميات المحروقات المعاد ضخها في الجيوب، أو المستهلكة في عملية الإنتاج؛
- الرسم على الدخل البترولي يدفع شهرياً للخزينة العمومية، وهو عبارة عن قيمة الإنتاج السنوي للمحروقات لكل مساحة استغلال ناقص المبالغ المحسومة المرخص بها سنوياً؛
- الضريبة التكميلية على الناتج محسوبة حسب نسبة ضريبة أرباح الشركات، حسب المجال والشروط المعمول بها عند تاريخ الدفع.

ومن خلال الملحق رقم (01) نلاحظ أن إيرادات الجباية البترولية تميزت عبر سنوات التسعينات بالتذبذب وعدم الاستقرار، كونها خضعت لهزات السوق العالمية البترولية من حيث الأسعار، والطلب العالمي على المحروقات، وكذا صرف الدينار بالدولار فكما نعلم أن الصادرات الجزائرية مسعرة بالدولار مما انعكس مباشرة على حصيلة الجباية البترولية المقومة بالدينار، إذ عرفت حصيلتها تراجع من 193 مليار دج إلى 179 مليار دج بعد انخفاض سعر البترول من 18 دولار للبرميل الواحد سنة 1992 الى16 مليار دولار للبرميل سنة 1993، وهذا ما دعى السلطات العمومية إلى تبني إصلاح للنظام الضريبي سنة 1992. ومع تحسن أسعار البترول عاودت حصيلتها للارتفاع، لكن خلال نهاية حقبة التسعينات انخفضت حصيلة الجباية البترولية من **564,77** مليار دج سنة 1997 إلى**378,56** مليار دج سنة 1998 وهي السنة التي شهدت أزمة مالية عصفت بدول جنوب شرق آسيا والتي أثرت على الأسواق المالية العالمية، ما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره.

أما بداية من سنة 2000 فان إيرادات الجباية البترولية**سجلت** ارتفاعا كبيرا بسبب ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة 2000-2008 حيث سجلت **862200** مليار دج سنة 2004، إلا أن هذه الإيرادات النفطية سجلت تذبذبابداية من سنة 2008 بسبب الأزمة المالية حيث وصلت إلى 171540مليار دج بسبب عدماستقرار أسعار النفط في الأسواق الدولية وهو ما أثر على الإقتصاد الجزائريلاعتماده الشبه الكامل على الإيرادات النفطية، وفي سنة 2014 بدأت أسعار النفطبالانخفاض لتسجل الجباية البترولية ما قيمته**157773**مليارد ج. بسب عدة عوامل من بينها إصرار الدول المصدرةللنفط على إنتاج نفس الكمية إضافة إلى عدة عوامل اقتصادية وسياسية أخرى.

**3.3. تحليل تطور مكونات الناتج الداخلي الخام في الجزائر:**

من خلال النشرات الإحصائية لبنك الجزائر ص 26،يتبين ما يلي:

- قطاع المحروقات (النفط والغاز) رغم النمو الذي يحققه من سنة إلى أخرى (باستثناء بعض السنوات)، إلا أن هذا النمو يرتبط أساسا بـ: أسعار النفط في الأسواق العالمية، وكذا حصة الجزائر من المبيعات في الأسواق الدولية والتي ترتبط بدورها بقرارات منظمة الاوبيك، كل هذا يدفع إلى رفض وجود أثر مضاعف للإنفاق الحكومي (الممول بالجباية البترولية) في هذا القطاع، الذي كانت نسبة مساهمته في تكوين الناتج في حدود العشرينات بالمائة في سنوات التسعينات، ولترتفع بفعل الاتجاه الصعودي لأسعار النفط مع بداية الألفية الجديدة، وتصبح بقرابة النصف من الناتج المحلي الإجمالي 45% سنة 2006، لكن ونتيجة للازمة المالية التي شهدها العالم سنة 2008 وأدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وركود بعض الاقتصاديات التي تعتمد على المحروقات في صناعاتها وبالتالي نقص الطلب عليها، سبب ذلك تخفيض في الإنتاج النفطي بالجزائر (قرارات اوبيك)، ومنه تراجعت مساهمة قطاع المحروقات في **PIB**، ومع التعافي التدريجي من هذه الأزمة عاودت تلك النسبة في الارتفاع بداية من سنة 2010، إلى غاية هبوط أسعار النفط في منتصف 2014 .
- شهد قطاع الفلاحة معدلات نمو متباينة، حيث إن نسب مساهمتها في تكوين الناتج سنوات التسعينات كانت أفضل من بداية الالفينات، إذ أنه مع سنة 2000 شهد هذا القطاع ظروف جوية أدت إلى تباطؤ النشاط الزراعي متمثلة أساسا في الجفاف، فانخفضت نسبة مساهمته في تكوين الناتج من11.07% سنة 1999 إلى 8.39% سنة 2000، ثم شهد هذا القطاع نوعا من الركود ونسب مساهمة متدنية وثابتة لم تتجاوز 10% بين سنة 2001 و2013، بالرغم من تطبيق المخطط الوطني للتنمية الزراعية والمخطط الوطني للتنمية الريفية في تلك الفترة، ثم سمح الموسم الزراعي لسنة 2015 بتحقيق مستوى انتاج يفوق المستوى المسجل في 2013 و2014 من حيث الحجم بمقدار 1936.3 مليار دج مقابل1771.6 مليار دج سنة 2014، ومن حيث نسبة المساهمة قرابة 11.6%سنة 2015، ثم نلاحظ في السنوات الأخيرة تحسن قيم هذا القطاع سواء حجماً أو مساهمةً في التكوين الإجمالي للناتج، ومرد ذلك تحسن الإنتاج الفلاحي كماً.
- أما قطاع الخدمات فقد شهد حجمه ارتفاعا ملحوظا خصوصا في السنوات الأخيرة، وهو ما يعكس توسع وزيادة حجم التجارة التي تعد عصب النشاط الاقتصادي بالجزائر، وكذا تزايد نشاط النقل وخدمات المواصلات والاتصالات، وقدرت مساهمة قطاع الخدمات المسوقة وغير المسوقة في الناتجبمتوسط قدره 22.65% خلال فترةدراسة، وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات.
- ساهم قطاع البناء والأشغال العمومية بمقدار102.2 مليار دج في الناتج المحلي الإجمالي، وبنسبة 9.5% سنة 1992، ثم ارتفع ثلاثة أضعاف خلال ستة سنوات، حيث سجل سنة 1998 ما مقداره

307.7 مليار دج لكن بنفس النسبة، وبعدها شهد القطاع استقرار نسبي تراوح بين 7 %و8% خلال الفترة (2000-2008) حيث كان الاستثمار العمومي هو المهيمن، من خلال إطلاق مشاريع استثمارية عمومية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامجالتكميليالذي هدف إلى تدعيم البنية التحتية، ببناء المدارس والمستشفيات وتطوير شبكة المواصلات،لإستخدام الاحتياطات المالية المشكلة في فترة سابقة

- أما نسب مساهمة الصناعة في تكوين الناتج في تراجع مستمر، وهو ما يوضح أن مستوى التصنيع بالجزائر في الحضيض، بالرغم من تبني الحكومة لإستراتيجية التصنيع بتقديم الدعم لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأن القروض الممنوحة للمشاريع كانت بدون دراسة الجدوى، فلم تجدي نفعا للاقتصاد.

من هذا التحليل يتبين لنا مدى ارتباط نمو الناتج المحلي الإجمالي بقطاع المحروقات الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي بالجزائر، وبالتالي فإن **أعراض المرض الهولندي** بادية على الاقتصاد الجزائري، حيث مارس حقن الريع البترولي في الاقتصاد أثرا سلبياً على بقية القطاعات، ويظهر ذلك جليا بعد كل هزة نفطية بتراجع الأداء الاقتصادي ( فبالرغم من أنه ضخ أموال لقطاعات اقتصادية أخرى كالبناء والأشغال العمومية والخدمات، إلا أنه قيد فرص التنويع الاقتصادي بمزاحمة القطاع الخاص، وتراجع نسبة مساهمة قطاع الصناعة والفلاحة في تكوين الناتج الإجمالي).

**4. قياس أثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2019/1990 باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة(ARDL)**

**1.4. تعريف وبناء النموذج**

**1.1.4 تعريف النموذج:**نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة **ARDL** المقترح من قبل Pesaran, et al (1997-2001)، ويأخذ نموذج ARDL الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة Lag بعين الاعتبار، وتتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من الإبطاءات الموزعة في حدود (معلمات) تتوافق وعدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار**ARDL**، ويكتب النموذج على الشكل التالي:

**حيث:**

$\Delta$: يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛

p,q: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج؛

**$\beta_{0-2}$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل** (نموذج تصحيح الخطأ)؛

$\alpha_{1-2}$: **معاملات العلاقة طويلة الأجل.**

**2.1.4 بناء النموذج:** سنحاول من خلال دراستنا بناء نموذج يفسر التغيرات الحاصلة في**الناتج الداخلي الخام** من خلال **الجباية البترولية**، ولتقيل حالة اللاتجانس استخدمنا النموذج اللوغاريتمي، كما يلي:

$$LPIB_t=f(LPET_t).....(1)$$

**LPIB**: لوغاريتم الناتج الداخلي الخام (يعبر عن النمو الاقتصادي)؛

**LREC**: لوغاريتم الجباية البترولية؛

**2.4. اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية للنموذج والتكامل المشترك**

**1.2.4إختبار جذر الوحدة:** يجب أن تكون درجة تكاملا لمتغيرات إما **I(0)** أو **I(1)**، والجدول رقم **01** يبين درجة استقرارية ودرجة تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة بالاعتماد على اختبار-**Phillips Perron**، ووجدنا أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

**جدول 01: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)**

| السلسلة الزمنية | القرار (الرتبة) | المستوى | | | الفرق الأول | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ثابت فقط | ثابت و اتجاه | بدون ثابت و اتجاه | ثابت فقط | ثابت و اتجاه | بدون ثابت و اتجاه |
| **LPIB** | **I(1)** | **-7.64 (0.00)** | **-2.01 (0.56)** | **3.82 (0.99)** | **-3.64 (0.01)** | **-5.64 (0.00)** | **-2.47 (0.02)** |
| **LPET** | **I(1)** | **-1.72 (0.42)** | **-2.46 (0.34)** | **5.44 (1.00)** | **-4.22 (0.00)** | **-4.16 (0.02)** | **-2.24 (0.03)** |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات **Eviews 10**

**1.2.4اختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج:**اعتمادا على AIC تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج ARDL(1،3) هو النموذج الأمثل كما هو موضح في الشكل التالي:

**شكل 01: نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى**

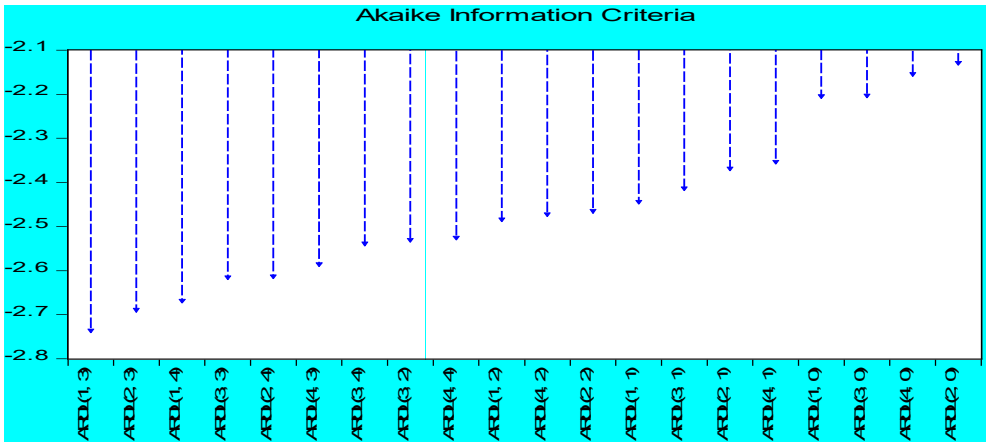


المصدر: مخرجات **Eviews 10**

**3.2.4إختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود(Bounds Test):** يبين الجدول رقم **02** أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود **(Bounds Test)** وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ **F-statistic** أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل النمو والجباية البترولية.

**جدول02: نتائج إختبارالحدود(Bounds Test)**

| F-Bounds Test | | Null Hypothesis: No levels relationship | | |
|---|---|---|---|---|
| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
| | | | Asymptotic: n=1000 | |
| F-statistic | 27.18748 | 10% | 3.02 | 3.51 |
| k | 1 | 5% | 3.62 | 4.16 |
| | | 2.5% | 4.18 | 4.79 |
| | | 1% | 4.94 | 5.58 |
| Actual Sample Size | 27 | | Finite Sample: n=35 | |
| | | 10% | 3.223 | 3.757 |
| | | 5% | 3.957 | 4.53 |
| | | 1% | 5.763 | 6.48 |
| | | | Finite Sample: n=30 | |
| | | 10% | 3.303 | 3.797 |
| | | 5% | 4.09 | 4.663 |
| | | 1% | 6.027 | 6.76 |

المصدر: مخرجات **Eviews 10**

### 3.4 إختبارجودة النموذج

قبل اعتماد النموذج **ARDL**(1,3) في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك خلال استخدام الاختبارات التالية:

**1.3.4جودة النموذج:** من اجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

**شكل 02: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)**

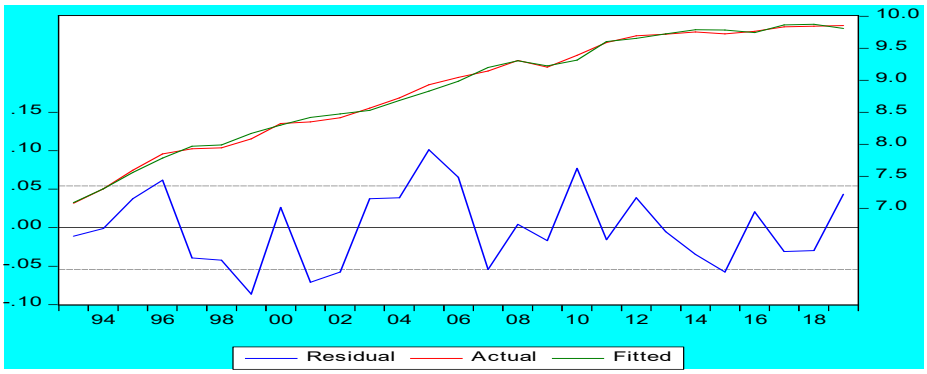


المصدر: مخرجات **Eviews 10**

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

**2.3.4التوزيع الطبيعي للبواقي:** للتحقق من شرط التوزيع الطبيعي نستخدم JarqueBera، فأظهرت النتيجة أن الاختبار نتيجته كانت غير معنوية ($\alpha$>0.05) وهو ما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمةJ-B=1.005 اقل من$\chi^2$=5.99، وهو ما يؤكد أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الشكل التالي:

**شكل 03: التوزيع الطبيعي للبواقي**

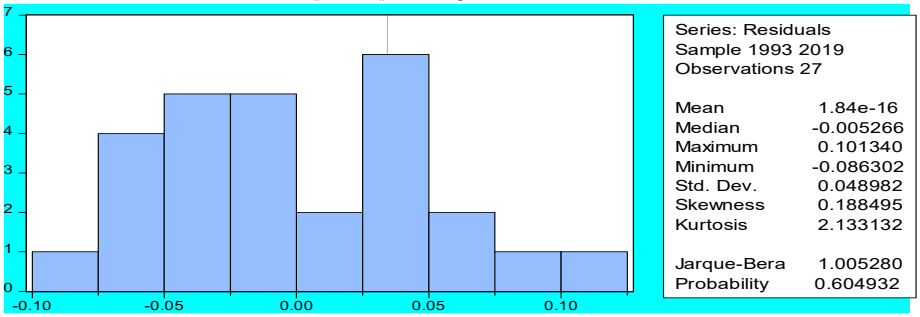


المصدر: مخرجات **Eviews 10**

**3.3.4اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:** للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي (Autocorrelation, Breusch-godfreycorrelation LM test)، كما هو موضح في الجدول التالي:

**جدول03: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء**

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.167185 | Prob. F(2,19) | 0.8473 |
| Obs*R-squared | 0.466941 | Prob. Chi-Square(2) | 0.7918 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 02/25/21 Time: 20:37
Sample: 1993 2019
Included observations: 27
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Date: 02/25/21 Time: 20:37
Sample: 1990 2019
Included observations: 27
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

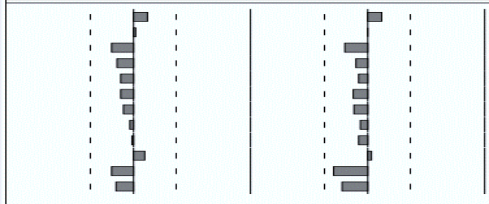

| Autocorrelation | Partial Correlation | | AC | PAC | Q-Stat | Prob* |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 1 | 0.126 | 0.126 | 0.4759 | 0.490 |
| | | 2 | 0.019 | 0.003 | 0.4869 | 0.784 |
| | | 3 | -0.192 | -0.198 | 1.6880 | 0.640 |
| | | 4 | -0.142 | -0.099 | 2.3740 | 0.667 |
| | | 5 | -0.112 | -0.080 | 2.8183 | 0.728 |
| | | 6 | -0.107 | -0.126 | 3.2464 | 0.777 |
| | | 7 | -0.086 | -0.115 | 3.5358 | 0.831 |
| | | 8 | -0.027 | -0.063 | 3.5651 | 0.894 |
| | | 9 | -0.013 | -0.081 | 3.5721 | 0.937 |
| | | 10 | 0.104 | 0.036 | 4.0733 | 0.944 |
| | | 11 | -0.194 | -0.302 | 5.9114 | 0.879 |
| | | 12 | -0.155 | -0.227 | 7.1724 | 0.846 |

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

**المصدر**: مخرجات **Eviews 10**

من خلال الجدول رقم **03** نلاحظ أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة وإحصائية الاختبار-Q Star غير معنوية، وحسب LM test فإنProb chi-square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

**4.3.4 اختبار ثبات التباين (تجانس عبر الزمن):** للكشف عن ثبات التباين نستخدم الاختبار الموضح في الجدول التالي:

**جدول 04: نتائج اختبار عدم ثبات التباين**

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 1.018506 | Prob. F(5,21) | 0.4318 |
| Obs*R-squared | 5.269643 | Prob. Chi-Square(5) | 0.3839 |
| Scaled explained SS | 1.806104 | Prob. Chi-Square(5) | 0.8753 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 02/25/21 Time: 20:37
Sample: 1993 2019
Included observations: 27

**المصدر**: مخرجات **Eviews 10**

حسب هذا الاختبار فإنProb F أكبر من 0.05 ما يعني أنF ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بثبات التباين عبر الزمن.

**5.3.4اختبار الاستقرارية:** لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات الموضحة في الشكل التالي:

**شكل 04: نتائج اختبار إستقرارية النموذج**

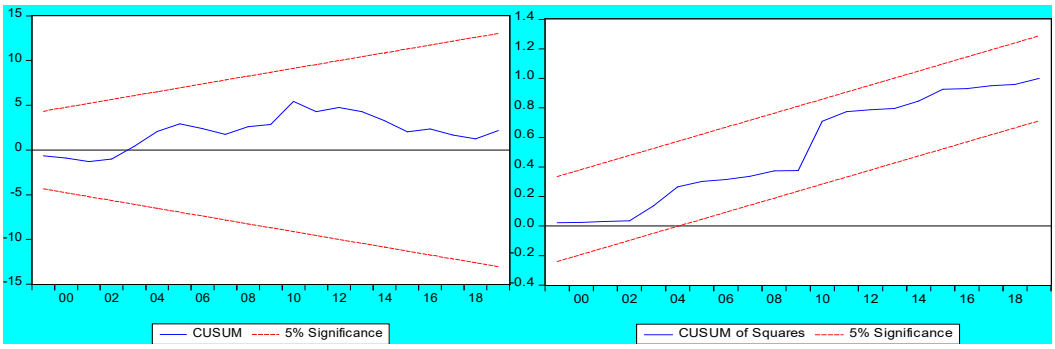


**المصدر**: مخرجات **Eviews 10**

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، وCUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

### 4.4 تقدير الأثر في الأجل القصير والطويل باستعمال نموذج ARDL

**علاقة الأجل القصير:**

يوضح الملحق رقم **02** أن الجباية البترولية تؤثر على الناتج الداخلي الخام في الأجل القصير، وذات دلالة إحصائية، وبتأثير موجب وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية، اذ كلما ارتفعت الجباية البترولية بوحدة واحدة ارتفع الناتج الداخلي الخام 0.16 وحدة، ينسب إلى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على الجباية البترولية في تراكم مداخيله.

كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين الناتج الداخلي الخام والجباية البترولية وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائيا وكانت قيمته (CointEq(-1)=- 0.18)، وهو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، والإشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات.

**علاقة الأجل الطويل:**

يوضح الملحق رقم **03** أن الجباية البترولية تؤثر على الناتج الداخلي الخام في الأجل الطويل، أي أن هناك تأثير ايجابي ومعنوي احصائيا للجباية البترولية على الناتج الداخلي الخام حيث كلما ارتفعت الجباية البترولية بوحدة واحدة ارتفع حجم الناتج الداخلي الخام بـ 0.64 وحدة وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية التي تفيد أنه كلما ارتفعت مداخيل البلاد من الجباية البترولية أدى ذلك إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام خاصة وأن الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي.

### 5. خاتمة

في الأخير يمكن القول أن الجزائر وبالرغم من سياستها الاقتصادية المنتهجة والتي هدفت إلى تكريس القطيعة مع التوجه الاشتراكي والانتقال إلى مبادئ اقتصاد السوق، بتشجيع الاستثمارات العامة والخاصة

وتطوير البنية الاقتصادية، لم تغير شيئا من الطبيعة الهيكلية للاقتصاد الجزائري ونمو ناتجه الإجمالي الذي ظل مرتهنا أكثر من ذي قبل بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث أكدت الأزمة الحديثة للنفط سنة 2014، أنه على الرغم من البحبوحة المالية التي تمتعت بها الجزائر، إلا أن ذلك لم يشفع لها في تنويع الاقتصاد الوطني، فبقي القطاع النفطي هو المحدد الأساسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي؛

فالاقتصاد الوطني تركيبه القطاعي غير متوازن وغير متنوع يرتكز على قطاع استراتيجي ريعي غير متجدد وبالتالي فنمو ناتجه المحلي الإجمالي يتأثر بدرجة كبيرة بمقدار حصيلة الجباية البترولية، وهذا ما أكده النموذج القياسي حول أثر هذه الجباية على النمو الاقتصادي، حول وجود علاقة طردية بينهما إذ أن زيادة الجباية البترولية بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج بنسبة 64% في المدى الطويل و16% على المدى القصير.

**6. قائمة المراجع:**


Ilaboya, O., & Ofiafor, E. (2014, june). petroleum profit tax and economic growth in nigeria. *Journal of Business and Management Research*,*Vol.1, No.2,*

Naoko, C. (2015). Demystifying Dutch Disease. *Journal of International Commerce, Economics and Policy Vol. 6, No. 2*, pp. 22-23.

الدليمي, ج .(2015) .*التنمية الاقتصادية: نظريات وتجارب*.مصر :المنظمة العربية للتنمية الادارية.

بن سمينة, د .(2014) .*تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)*.الجزائر :أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة.

بنك الجزائر. (2018). *حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017*. الجزائر: التقرير السنوي لبنك الجزائر.

بوحفص حاكمي، و عبد القادر دربال. (april, 2007). أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر. *les cahiers du MECAS، N3*، الصفحات 333-338.

ج ج د ش. (2005). *المادة 83 من قانون المحروقات، رقم 05/07المؤرخ في 2005/04/28، العدد 50*. الجزائر: الجريدة الرسمية.

خالد منه. (2015). *دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990*، الجزائر: أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03.

خالدية بن عوالي. (2016). *استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة النرويجية*. الجزائر: مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران 2.

زين الدين قدال. (2013). *تحليل الجباية البترولية وأثرها على الاقتصاد الجزائري: دراسة حالة على مستوى شركة SONAHESH*. الجزائر: أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران.

شكوري, س .(2012) .، *وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري*.الجزائر: أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان.

عبد الحفيظي ابراهيم. (2018). أثر انخفاض إيرادات الجباية البترولية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر: دراسة قياسية للفترة 1980-2016. *مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد09، العدد01*.

عبد الرحيم شلبي، و سمير بطاهر. (2010). فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقاربة تحليلية قياسية. *مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، المجلد الثاني عشر، العدد الأول*.

كبداني, س .(2013) .*اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية قياسية* .الجزائر :أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة تلمسان.

مسعود مهوب. (2017). *دراسة قياسية لمؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الإقتصادية للفترة بين : (1990-2015)، ، 2016/2017، ص ص150-151*. الجزائر: أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص: علوم تجارية، جامعة المسيلة.

وليد عبد الحميد عايب. (2010). *الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي (دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية)*. لبنان: مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر.

## 6. ملاحق:

**ملحق رقم (01): تطور مكونات النموذج القياسي**

| | سعر البترول | معدل نمو إجمالي الناتج المحلي% | الجباية البترولية | الناتج الداخلي الخام |
|---|---|---|---|---|
| 1990 | 22.26 | 0.8 | 76,20 | 554,39 |
| 1991 | 18.62 | -1.2 | 161,50 | 752,59 |
| 1992 | 18.44 | 1.6 | 193,80 | 1074,7 |
| 1993 | 16.33 | -2.1 | 179,20 | 1189,8 |
| 1994 | 15.53 | -0.9 | 222,18 | 1487,5 |
| 1995 | 16.86 | 3.8 | 336,15 | 1993,5 |
| 1996 | 20.29 | 4.1 | 495,90 | 2564,7 |
| 1997 | 18.68 | 1.1 | 564,77 | 2780,2 |
| 1998 | 12.28 | 5.1 | 378,56 | 2830,5 |
| 1999 | 17.91 | 3.2 | 560,12 | 3248,2 |
| 2000 | 28.50 | 2.2 | 1 173,20 | 4123,5 |
| 2001 | 24.85 | 4.6 | 956,40 | 4227,1 |
| 2002 | 25.24 | 5.6 | 943.01 | 4522,7 |
| 2003 | 28.96 | 7.2 | 1 285.02 | 5252,3 |
| 2004 | 38.66 | 4.3 | 1485,60 | 6149,1 |
| 2005 | 54.64 | 5.9 | 2 267,80 | 7561,9 |
| 2006 | 65.85 | 1.7 | 2 714.00 | 8501,6 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 2007 | 74.95 | 3.4 | 2 711,80 | 9352,8 |
| 2008 | 99.97 | 2.4 | 4088,60 | 11043,7 |
| 2009 | 62.25 | 1.6 | 2412,70 | 9968,02 |
| 2010 | 80.15 | 3.6 | 2 905.00 | 11991,5 |
| 2011 | 112.94 | 2.8 | 3979,70 | 14588,5 |
| 2012 | 111.04 | 3.3 | 4184,30 | 16208,6 |
| 2013 | 109.55 | 2.8 | 3 678.00 | 16650,1 |
| 2014 | 100.20 | 4.09 | 3388,40 | 17242,5 |
| 2015 | 53.10 | 3.7 | 2373,50 | 16702,1 |
| 2016 | 45.00 | 3.3 | 1781,10 | 17408,8 |
| 2017 | 54.10 | 1.4 | 2372,50 | 18684,1 |
| 2018 | 72.43 | 2.2 | 2776,20 | 20259 |
| 2019 | 58.26 | 2.3 | 2714.25 | 20284,2 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

النشرات الثلاثية لبنك الجزائر+التقارير الصادرة منه على الموقع الالكتروني: http://www.bank-of-algeria.dz/rapport.pdf/

*بيانات البنك الدولي على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ

**ملحق 02: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ ملحق**

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LPIB)
Selected Model: ARDL(1, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 02/25/21 Time: 20:36
Sample: 1990 2019
Included observations: 27

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(LPET) | 0.166337 | 0.035720 | 4.656643 | 0.0001 |
| D(LPET(-1)) | -0.096204 | 0.035292 | -2.725985 | 0.0127 |
| D(LPET(-2)) | -0.125678 | 0.037632 | -3.339651 | 0.0031 |
| CointEq(-1)* | -0.187740 | 0.019864 | -9.451471 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.735864 | Mean dependent var | 0.106385 |
| Adjusted R-squared | 0.701412 | S.D. dependent var | 0.095307 |
| S.E. of regression | 0.052079 | Akaike info criterion | -2.936172 |
| Sum squared resid | 0.062380 | Schwarz criterion | -2.744196 |
| Log likelihood | 43.63832 | Hannan-Quinn criter. | -2.879087 |
| Durbin-Watson stat | 1.716394 | | |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
|---|---|---|---|---|
| F-statistic | 27.18748 | 10% | 3.02 | 3.51 |
| k | 1 | 5% | 3.62 | 4.16 |
| | | 2.5% | 4.18 | 4.79 |
| | | 1% | 4.94 | 5.58 |

**المصدر**: مخرجات Eviews 10

**ملحق03: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل**

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LPIB)
Selected Model: ARDL(1, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 02/25/21 Time: 20:36
Sample: 1990 2019
Included observations: 27

Conditional Error Correction Regression

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 0.914824 | 0.168337 | 5.434468 | 0.0000 |
| LPIB(-1)* | -0.187740 | 0.054948 | -3.416677 | 0.0026 |
| LPET(-1) | 0.120273 | 0.049859 | 2.412260 | 0.0251 |
| D(LPET) | 0.166337 | 0.041633 | 3.995266 | 0.0007 |
| D(LPET(-1)) | -0.096204 | 0.040493 | -2.375839 | 0.0271 |
| D(LPET(-2)) | -0.125678 | 0.041381 | -3.037108 | 0.0063 |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| LPET | 0.640638 | 0.094513 | 6.778325 | 0.0000 |
| C | 4.872823 | 0.801337 | 6.080863 | 0.0000 |

EC = LPIB - (0.6406*LPET + 4.8728 )

**المصدر**: مخرجات**Eviews 10**